



Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

12 Mai 2010

12 ماي 2010

Droits de l'Homme

► Les Arabes se réunissent à Rabat

La sixième rencontre des Institutions nationales arabes des droits de l'Homme se déroulera, mercredi et jeudi à Rabat, sous le thème «Le rôle des institutions nationales dans le renforcement de l'Etat de droit». Cette rencontre, organisée par le Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH), en partenariat avec le Haut commissariat de l'ONU aux droits de l'Homme, le Centre national des droits de l'Homme en Jordanie et le PNUD, s'inscrit en droite ligne de l'intérêt accordé au renforcement de l'Etat de droit sur le plan national et international depuis le début du 3ème millénaire.

بعد خمسين سنة على اختطافه:

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يسلم رفات عبد السلام الطود

والإعلام، ومؤسسة الأعمال الاجتماعية لرجال و نساء التعليم وجمعية مدينتي للتنمية و التعاون وجمعية الأنوار النسوية للأعمال الاجتماعية والتربوية والثقافية القصر الكبير استقبالا لرفات عبد السلام بن أحمد الطود وتنظيم جمع تأبيني للشهيد.

وذكر بلاغ للجمعيات الحقوقية توصلت «الأحداث المغربية» بنسخة منه أن هذا الاستقبال سينظم تحت شعار «نعم للحقيقة الكاملة حفظا للذاكرة، وحتى لا يتكرر ماجرى» ويشار إلى أن عبد السلام أحمد بن الطود ولد بمدينة القصر الكبير سنة 1916، من بين الفقهاء والعلماء الذين عاشوا في صفوف الحركة الوطنية، وكان من بين المؤسسين لفرع حزب الإصلاح الوطني، وفرع لحزب الوحدة المغربية، وكانت له إسهامات في مجال التكوين العلمي والثقافي لأبناء الحركة الوطنية قبل الاستقلال، وفي السنوات الأولى لاستقلال المغرب

بعد أزيد من نصف قرن من اختطافه و اغتياله سيسلم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان رفات الشهيد عبد السلام بن أحمد الطود، لأسرته لكي تشيخ جنازته بمدينة القصر الكبير، يوم الجمعة المقبل.

ويندرج تسليم جثمان عبد السلام بن أحمد الطود في إطار معالجة ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالمغرب والكشف عن مصير المختطفين، وكان المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان قد أعلن سابقا عن مصير الشهيد عبد السلام بن أحمد الطود الذي اختطف بمدينة تطوان بتاريخ 12 يونيو 1956 ثم اغتيل بعدها بمعتقل غفساي، كما سبق له أن تعرض لشتى أشكال التعذيب في المعتقلات السرية كدار بريشة.

ومن المنتظر أن تنظم يوم الجمعة كل من الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان ومندى حقوق الإنسان لشمال المغرب، و الجمعية المغربية للصحافة

المجلس الإستشاري يكشف عن جثة عبد السلام الطود

بعد مناقشة أطروحة بعنوان «بنو عباد في إشبيلية...» ثم تولى بعد ذلك إدارة المعهد العصري للدراسة الثانوية سنة 1955، قبل أن يتم اختطافه مع رفيقه إبراهيم الوزاني، يوم الثلاثاء 12 يونيو 1956، وعمره لا يتجاوز الأربعين سنة، ثم اقتيد إلى معتقل دار بريشة، حيث انقطعت أخباره عن أسرته إلى الآن (سنة 2010).

وقد ثبت من تحريات أسرته وأبحاث هيئة الإنصاف والمصالحة أنه اغتيل بدم بارد في المعتقل السري بغفساي في تاريخ تجهله الأسرة.

من القرن الماضي بتأسيس «جمعية الطالب المغربية» سنة 1931، ثم ساهم في تأسيس فرع لحزب الإصلاح الوطني، وفرع لحزب الوحدة المغربية، قبل أن يغادر القصر الكبير إلى جامعة القرويين بفاس سنة 1933، حيث تتلمذ على مشايخها قبل أن يغادر المغرب إلى الديار المصرية سنة 1938 مع أعضاء البعثة الحسنية لمتابعة الدراسة العليا بكلية أصول الدين بجامعة الأزهر الشريف، حيث نال شهادة العالمية (الدكتوراه) بدرجة أستاذ في التاريخ الإسلامي في شهر فبراير سنة 1947

الجمعيات الحقوقية بالمدينة وهيئات المجتمع المدني استقبالا لرفات الشهيد عبد السلام بن أحمد الطود، متبوعا بجمع تابيني للشهيد بحضور رموز الحركة الحقوقية الوطنية وفعاليات فكرية وسياسية وطنية ومحلية بمدينة القصر الكبير تحت شعار: «نعم للحقيقة الكاملة حفظا للذاكرة وحتى لا يتكرر ما جرى».

وتجدر الإشارة إلى أن الشهيد قد ولد بمدينة القصر الكبير سنة 1916، ثم عاش نشوء الحركة الوطنية بالقصر الكبير في بداية الثلاثينيات

أعلن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان عن مصير الشهيد عبد السلام بن أحمد الطود الذي اختطف بمدينة تطوان بتاريخ 12 يونيو 1956 ثم اغتيل بعدها بمعتقل غفساي، بعد أزيد من نصف قرن من اختطافه واغتياله وتعذيبه في المعتقلات السرية كدار بريشة ومعتقل غفساي. وسيسلم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان رفات الشهيد لأسرته لكي تشيع جنازته بمدينة القصر الكبير، يوم الرابع عشر من شهر ماي 2010.

وبموازاة ذلك ستنظم

المغرب/حقوق الإنسان/إعلام لا ينبغي إغفال تميز التجربة المغربية في العدالة الانتقالية التي أفضت إلى طي صفحة ماضي الانتهاكات لحقوق الإنسان (السيد الهيبه)

الرباط 10 / 5 / ومع / قال السيد المحجوب الهيبه , الأمين العام للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان , إنه " لا ينبغي إغفال تميز التجربة المغربية في العدالة الانتقالية , التي أفضت إلى طي صفحة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان " .

وأوضح السيد الهيبه في حديث نشرته صحيفه (المساء) اليوم الاثنين , بمناسبة الذكرى الـ 20 لإحداث المجلس , أنه " لا ينبغي إغفال تميز التجربة المغربية في العدالة الانتقالية التي أفضت إلى طي صفحة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان , والتي لعب المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان دورا حاسما في مقاربتها وتسوية كثير من ملفاتها " .

وأضاف أن المجلس حقق العديد من الإنجازات , يمكن أن تلخص في " الدور الذي لعبه في مسيرة إصلاح منظومة القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان , خاصة ما تعلق منها بمنظومة القوانين الجنائية وبالاقتال الاحتياطي والحراسة النظرية والقانون المنظم للمؤسسات السجنية " .

كما أشار إلى أن هناك مجهودات أخرى بذلت في ما يخص الاحتجاجات التي كانت موضوع دراسات أنجزها المجلس , ودور المجتمع المدني في توسيع دائرة الحريات , مبرزا أن " المجلس يلعب دورا كبيرا في مواكبة المسار الشاسع للإصلاحات التشريعية في مجال حقوق الإنسان " .

وشدد السيد الهيبه , من جهة أخرى , على أنه " لا يمكن مقارنة حالات الاختطاف حاليا بماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان , مهما كان حجم أخبار الاختطافات التي تنشر في الصحف أو تعلن عنها الجمعيات الحقوقية " .

وأوضح في السياق ذاته , أن المجلس يتوصل بشكايات بهذا الخصوص " تدرس في شعبة خاصة , ونقوم بالتدخلات اللازمة إذا كانت تلك الشكايات تدرج ضمن اختصاصات المجلس , وذلك بعد البحث والتقصي حول مضامين الشكايات التي ترد على المجلس ومتابعة ما تنشره الصحف في هذا الإطار " , مؤكدا أن " كل الشكايات التي ترفع إلى المجلس أو القضايا التي تنشر في الصحف تدرس بعناية وتعد ملفات مفصلة عنها " .

وبخصوص تنفيذ توصية جبر الضرر الجماعي , قال إن هذا البرنامج , الذي يهم مناطق كان لها إحساس بأنها تعرضت لعقاب جماعي , " لا يروم إلى الحلول مكان الفاعلين في التنمية البشرية أو إنجاز مشاريع كبرى في هذا الإطار , وإنما تقوم فلسفته على إحياء الثقة بين الساكنة المحلية والدولة , ممثلة في السلطات المحلية , وذلك عبر المجتمع المدني المحلي لجعله يلعب دورا أساسيا في حماية حقوق الإنسان " .

وذكر بأنه " تم الشروع منذ السنة الماضية في إنجاز تقييم أولي للمجهودات المبذولة في هذا الإطار , والتي لا يمكن أن تظهر نتائجها قبل خمس أو ست سنوات " .

وأشار السيد الهيبه إلى أن التركيز في الوقت الراهن منصب على "توسيع اختصاصات المجلس انطلاقا من تصور قائم على تأطير استراتيجي في مجال حقوق الإنسان , بالإضافة إلى تعزيز قدرات المجلس على مستوى الدفاع عن حقوق الإنسان , من حيث تقصي الحقائق والرصد ودعم المجلس بالموارد البشرية المهنية الضرورية لتمكين المؤسسة من الاضطلاع بمهامها " .

ذكر

«المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان» في ضيافة «المدينة الفاضلة»

بمناسبة الذكرى العشرين لتأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، تخصص هذه الحلقة من المدينة الفاضلة لتقييم تجربة المجلس خلال العامين الأخيرين في مجال حقوق الإنسان، وللحديث عن مهام المجلس على ضوء العدالة الانتقالية في علاقته مع توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة. وستناقش الحلقة كذلك آفاق اشتغال هذا المجلس في ما يستقبل من سنوات، لاسيما على مستوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

الحلقة ستقف أيضا عند سبل تعزيز المقاربة التشاركية داخل المجلس في علاقته مع المنظمات والجمعيات الحقوقية.

ومن أجل مناقشة محاور الحلقة، تستضيف مونية منصور، معدة البرنامج، كلا من المحجوب الهيبة، الأمين العام للمجلس الاستشاري، وأبو بكر لاركو، الكاتب العام للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان.

وتبث الحلقة، وهي من إعداد وتقديم مونية منصور وإخراج سهام بنسودة، يوم الخميس 13 ماي الجاري ابتداء من الساعة التاسعة ليلا.

تزامنا مع الاحتفال بمرور عقدين على تأسيس المجلس الاستشاري

المخزن يمنع قافلة المنتدى لأهرمومو

يبدو أن ما تبقى من ملف سنوات الرصاص مازال في مكانه، وينضاف إلى ما جرى في الأسبوع الماضي، بقاء العديد من التوصيات في رفوف النسيان، بما في ذلك الإحجام عن الدفع في حل القضايا العالقة منذ أربعين سنة، مثل قضية بنبركة التي بدل أن يتم الاستماع فيها إلى ميلود التونسي للإدلاء بشهادته قبل سنوات، تم الاستماع إليه في إطار إنابة قضائية فرنسية مغربية في موضوع ثانوي في المسألة الشهيرة بصاحبها «جوزيف تيل» الصحفي الذي اتهم بخرق سرية التحقيق الجاري في الديار الفرنسية وإفشاء بعض من أخباره للعربي الشتوكي، الاسم الحركي لميلود التونسي في زمن «الكاب»¹.



أماكن مجهولة بعد فشل انقلاب الصخيرات، فلماذا تم منع قافلة أهرمومو؟ إنه السؤال الذي لم يجد له رفاق المنتدى جوابا صريحا مقنعا، خصوصا بعد قرار السلطات العليا في البلاد بقراءة صفحة الماضي قبل طيها، وقضية ضحايا أهرمومو في الصخيرات واحدة من القضايا التي يجب قراءتها أيضا.

وقد كان المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف يرغب من خلال قافلة أهرمومو إثارة انتباه المعنيين إلى عشرات من ملفات ضحايا الصراع على السلطة من خلال انقلاب الصخيرات الفاشل التي لم يبت فيها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، على الرغم من أنهم تعرضوا بدورهم للاختطاف والتعذيب في

لم يفهم رفاق مصطفى المانوزي لماذا منعت السلطات المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف من تنظيم قافلة أهرمومو، وقد ظل قياديو المنتدى ينتظرون ترخيص السلطات إلى آخر يوم الجمعة، على اعتبار أن القافلة كانت ستنتقل نحو منطقة أهرمومو صبيحة يوم السبت الماضي. المثير في هذا المنع أنه تزامن مع الاحتفال بمرور عقدين على تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي يصادف يوم السبت الماضي الموافق لـ 8 ماي 2010، ففي الوقت الذي تحتفل مكونات المجلس بهذه الذكرى، كان رفاق مصطفى المانوزي يستفهمون عن أسباب منع القافلة في زمن الإنصاف والمصالحة.